دور الضبط الإجتماعى غير الرسمى فى تحقيق الأمن المجتمعى بجنوب سيناء

[٩]

مصطفي إبراهيم عوض[١]– أبو العلا على النمر[٢]– عصام الدين برهام محمد عبد الدايم
١) معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس ٢) كلية الحقوق، جامعة عين شمس

المستخلص

تهدف الدراسة إلى الوقوف على دور الضبط الاجتماعي غير الرسمي فى تحقيق الأمن المجتمعي في محافظة جنوب سيناء – وذلك من خلال التعرف علي دور الأعراف والعادات والتقاليد في تحقيق الأمن المجتمعي والتعرف علي مدى احترام البدو لمشايخ القبائل والانصياع لأوامرهم ومدى إلمام المواطنين بقواعد الأمن الرسمية.

وقد اعتمدت الدراسة الوصفية علي عدة مناهج بحثية هما منهج المسح الإجتماعي بالعينة شاملاً لعينة ممثلة لجميع مدن المحافظة التسعة وقراها ووديانها وتجمعاتها البدوية وقد إستخدمت الدراسة الأداة الملائمة لها وهى إستمارة الاستبار تحوى ٧٧ سؤالاً مغلقاً منها سؤالان مفتوحان، تم إختيار الأسئلة المغلقة تراعى نسبة الأمية ليكون الإختيار يسيراً علي المبحوثين بعينة قوامها ٣٠٠ فرد، فقد بلغت نسبة الأمية بالعينة ٢٨%، واستخدمت الدراسة نظرية الضبط الاجتماعي.

توصلت الدراسة إلي عدة نتائج منها وجود دور ذات دلالة إحصائية للضبط الاجتماعي غير الرسمي في تحقيق الأمن المجتمعي.

كما أفادت النتائج أيضاً بأن البدو يحبون العيش في جماعات، وأن وعلاقاتهم الاجتماعية متميزة في ترابطها ويجاملون بعضهم البعض في الافراح والأتراح ويتمتعون وينعمون بالأمن، حيث لا يوجد لديهم حوادث قتل أو سرقة أو قطع الطرق.

كما أفادت النتائج أيضاً بحرصهم علي المشاركة في الانتخابات ولم تكن آليات الضبط الاجتماعي غير الرسمي عائقاً في حرمان مشاركة المرأة في الانتخابات.

ويحرصون علي احترام الكبار وينصاعون لأوامرهم، وإن انخفضت درجة الاحترام بين الشباب الآن وكبار السن.

كما أنهم يفضلون القضاء العرفي علي القضاء الرسمي لسرعة الفصل في النزاعات ولإحساسهم بأن القضاء العرفي بمثابة أمن وقائي، علي الرغم من إلمامهم بقواعد الأمن الرسمي.

في ضوء النتائج يمكن التوصية بما يلي:

- تدعيم الأمن المجتمعي بالمحافظة بإنشاء مشروعات صناعية لجذب أكبر قدر من سكان البدو للعمل بها نظراً لأن السياحة كثيراً ما تحتاج إلي تخصصات غير متوفرة في البدو.
- إقامة مصانع بجوار المحاجر بدلاً من تصنيعها خارج سيناء وبالتالي لن يُحرم بدوي من العمل بها.
- ضرورة تدوين قواعد الضبط الإجتماعي غير الرسمي وضمها عن طريق الدراسات العلمية لأن جميعها شفوية، والتقدم التكنولوجي في الإتصالات يمكن أن يعرضها للإندثار.

مقدمة الدراسة

الضوابط الإجتماعية سواء كانت رسمية أو غير رسمية تمثل إحتياجاً ملحاً لأي مجتمع ، بل لا يعد مجتمعاً بشرياً إذا كان خالياً من الضوابط. حيث تشكل دور هام في إنشاء حالة من الترابط مما يؤثر علي نتائج إتخاذ القرار مثل قرارات الأحكام في الجرائم ، حيث أنها محققة لأهداف إجتماعية جليلة كما أوضح معني خليل عام ٢٠٠٦ ص ٤١، كما ذكر أبو العلا النمر عام ٢٠٠٥ ص ٧ بأن هناك تشابهاً إلي حد كبير بين الضبط الإجتماعي غير الرسمي والتدابير الوقتية والتحفظية في مجال التحكيم هذا بالإضافة إلي أن نعوم شقير ذكرعام ١٩٨٥ ص ٤٢٢ أن عقوبات الجرائم فى المجتمع التقليدى تنحصر كلها فى المال وقد أوضح محمد المناوي عام ٢٠٠١ص ١٨٢ بأن العرف وسيطاً قضائياً خارج نطاق العدالة الرسمية حيث يختار فيه المتخاصمون قضائهم وأحكامه ملزمة لجميع الأطراف ولأن الضبط الإجتماعى غير الرسمى له سيطرة فعليه على ضمائر الأفراد والجماعات ، وهى القوة المحركة للافعال الإجتماعية، والضبط للتصرفات السلوكية الفردية والجماعية، كما أنها تلعب دوراً هاماً في تكوين البناء الاجتماعى والاقتصادى والثقافى والسياسى للمجتمعات. وتترتب علي مقياس أى أن بعض القيم سائدة وبعض القيم الأخرى ثانوية كما ذكر عبد السلام إبراهيم في عام ٢٠١٠ص ١٠١.

مشكلة الدراسة

على الرغم من التكثيف الأمني الرسمي بمحافظة جنوب سيناء إلا أنه لم يمنع من تعرض بعض مدن المحافظة مثل شرم الشيخ ودهب وطابا من تفجيرات أصابت سكان المحافظة ومصر بإزعاج شديد بل وكثير من دول العالم . ففى دراسة النسق القرابى بالمجتمع السيناوى التى أجريت عام

٢٠١٣ خرجت بنتيجة مؤداها أن الإرهاب و الإضطراب الأمنى أصبحت تمثل الجانب السئ فى الحياة البدوية كما بينت دراسة الضبط الإجتماعى فى المجتمعات القبلية والتى أجريت عام ٢٠١٠ وتبينت نتائجها أن العرف له مكانه تفوق قوته القوانين الوضعية وأن القبائل متماسكون ومحافظون على وحدتهم الإجتماعية أم الدراسة التى أجريت عام ٢٠١٥ حول الضبط الإجتماعى غير الرسمى وعلاقته بالشعور بالأمان فقد أظهرت أن الضبط الإجتماعى غير الرسمى لا يرتبط بفئة عمرية معينة وأن هناك علاقة إرتباط بين الضبط الإجتماعى غير الرسمى والشعور بالأمان، فكلما كان هناك تمسك بالقيم والعادات والتقاليد السليمة كلما زاد الشعور بالأمان.

تساؤلات الدراسة

التساؤل الرئيسي:

- ما الدور الذى يقوم به الضبط الاجتماعي غير الرسمي دور في تحقيق الامن المجتمعي ؟

التساؤلات الفرعية:

- ما هو دور كل من يوجد لكل من الأعراف – العادات – التقاليد دور في تحقيق الأمن المجتمعي؟
- ما مدي إحترام أبناء القبيلة لمشايخ القبائل والإنصياع لأوامرهم؟
- ما مدي إلمام المواطنين بقواعد الأمن الرسمية؟
- ما مدي تمييز الشباب بين قواعد الأمن الرسمي وغير الرسمي؟
- هل أثرت ثورة يناير عام ٢٠١١ علي درجة إحترام العادات والتقاليد والأعراف حالياً؟

أهمية الدراسة

لما كانت المحافظة ذاخرة الموارد فى باطن الأرض من محاجر وبترول ومعادن وكذلك شواطئها على خليجى السويس والعقبة والشعاب المرجانية بدهب وشرم الشيخ وإتساع مساحتها التى تزيد على ثلاثين ألف كيلو متر مربع مع قلة عدد سكانها فكان من الأهمية بمكان إلقاء الضوء على هذا المورد الضخم للإستفاده منه فى ظل ظروف أمنية سليمة.

والأمن المجتمعى لا يتحقق فى ظل ضبط إجتماعى رسمى وحده بل من الضروري تواجد الضبط الإجتماعى غير الرسمى واحترامه لنجاح التنمية فى هذا المجتمع .

رأى الباحث أن الضبط الأجتماعى غير الرسمى لم يحظى بالاهتمام الذى لقيه الضبط الاجتماعي الرسمى وتم معاملة سكان هذه المحافظة مثل المحافظات الأخرى فكان من ثمرة هذا الإهمال العديد من التفجيرات والتجاوزات وقطع الطرق واضطراب الأمن فى كثير من الأوقات.

والمستفيدون من الدراسة هم بدو محافظة جنوب سيناء.

أهداف الدراسة

الهدف الرئيسى: ما هو دور الضبط الاجتماعي غير الرسمي فى تحقيق الأمن المجتمعي في محافظة جنوب سيناء؟

الأهداف الفرعية :

- التعرف علي دور الأعراف والعادات والتقاليد في تحقيق الأمن المجتمعي.
- التعرف علي مدى احترام البدو لمشايخ القبائل والانصياع لأوامرهم.
- التعرف على مدى إلمام المواطنين بقواعد الأمن الرسمية.

أهم مفاهيم الدراسة

مفهوم الدور: الدور يراه محمد قاسم عام ٢٠١٢ ص ٦٣ بأنه السلوك المتوقع، أو هو الجانب الدينامي للمكانة فكل فرد يشغل مركزاً إجتماعياً معيناً في السلم الإجتماعي عليه أداء واجبات هذا المركز

مفهوم الضبط الإجتماعى: أشار محمد خواجة عام ٢٠١١ ص ٥٩ للضبط الإجتماعي في معناه العام إلي العمليات والإجراءات المقصودة وغير المقصودة التي يتخذها مجتمع ما أو جزء من هذا المجتمع لرقابة سلوك الأفراد فيه ، والتأكد من أنهم يتصرفون وفقاً للمعايير والقيم أو النظم التي رسمت لهم طبقاً لرأي محمد ياسر الخواجة عام ٢٠١١ ص ٥٩.

مفهوم الضبط الإجتماعى غير الرسمى: وهو نوع من أنواع الضبط الإجتماعى تُدْعَى العرفية . وهي تُمارس بشكل تلقائى من قِبَلْ مواطنين خاصين ممن لديهم حقوق قانونية ومخولين باستخدام القوة لكونهم يمثلون مواقع إجتماعية متميزة ومرموقة داخل المجتمع المحلى يكن لهم أفراد المجتمع احتراماً واعتباراً عالياً ولهم سطوة معنوية على أفراد المجتمع وهذا التعريف إمتد لشمول القائمين على تقنين الضبط والقائمين على تنفيذه .

كما أنه مفهوم له معايير و قوانين تنشأ عن طريق العادات و التقاليد و الحكم فيها يتم عن طريق المجالس العرفية، و يتميز بأن له القدرة علي الحكم على الجرائم التى يرتكبها أفراد القبيلة.

مفهوم الأمن المجتمعي: يشكل الأمن المجتمعي جانباً هاماً وأساسياً من جوانب الضبط الاجتماعي لا غني للمواطن عنه ويشمل حقه في توفير متطلبات حياته الأساسية اليومية كالطعام والشراب والمأكل والملبس والمسكن والعلاج والدواء(معن خليل العمر) ويقصد بالأمن المجتمعي شعور الفرد بإنتمائه للجماعة والمجتمع سواء كانت أسرة أو مجتمعاً محلياً أو منظمة توفر لأعضائها هوية ثقافية ومجموعة قيم تطمئنهم(نرمين طارق محمد السيد).

الدراسات السابقة وربطها بالدراسة الحالية

تنوعت الدراسات السابقة لمزيد من الاستفادة، حيث ورد منها ما هو خارج مصر مجتمع بدوي بجمهورية اليمن ، كما ورد من الدراسات ما شملت المجتمعات البدوية والمدن التي يسكنها البدو وهي جنوب سيناء ، شمال سيناء ، البحر الأحمر ، مرسي مطروح ، السلوم ، الصحراء الغربية ، ومناطق عشوائية وحضرية بالقاهرة والسادس من أكتوبر بمحافظة الجيزة .

ويرجع إختيار هذه الدراسات لأن كلاً منها ركزت علي جانب من جوانب محل إهتمام الدراسة.

ففي **دراسة مني السيد أحمد – النسق القرابى بالمجتمع السيناوى** اتفقت مع هذه الدراسة في أن البداوة نمط حياة بالفعل يتضمن ثقافة معنوية ومادية أيضاً.

واختلفت مع الدراسة نتيجة مؤداها أنه يوجد إضطراب أمني في الشمال ;بينما ينعم الجنوب الأن بالأمن بدرجة كبيرة .

أما **دراسة عبد السلام إبراهيم – الضبط الإجتماعى فى المجتمعات القبلية** فقد اتفقت مع الدراسة في اتخاذ المقابلة كإحدي أدوات جمع البيانات . وتكاد تكون نتائج هذه الدراسة متطابقة في النقاط التالية :- خلو المجتمع من حوادث القتل – أن العرف له مكانة كبيرة بالمجتمع – وأن القانون الوضعي وأجهزته الرسمية يحظي بالاحترام .

في حين نجد **دراسة نرمين طارق محمد السيد – الضبط الإجتماعى غير الرسمى وعلاقته بالشعور بالأمان و التكافل الإجتماعى** قد إتفقت أن هناك علاقة ارتباط بين الضبط الاجتماعي غير الرسمي والشعور بالأمان والأمن من خلال العلاقات الايجابية ، وأن الضبط الإجتماعي غير الرسمي يبدأ من النشأة والصغر وليس حكراً علي الكبار .

واختلفت في إحدي النتائج وهي فقدان عنصر الأمن بالمنطقتين بالقاهرة، ووجود سرقات، ومشاجرات ، وبلطجة ، في حين لم يكن ذلك بمجتمع الدراسة التي بين أيدينا.

ودراسة أحمد يوسف وهدان – الضبط الإجتماعى والمشكلات المرتبطة بالتفاعلات الدولية شملت سيناء بشقيها الشمالي والجنوبى ، إلا أن هناك مجموعة نقاط توصلت إليها في نتائجها تتفق ونتائج الدراسة فيما يلي:

وجود موائمة بين العرف (الضبط الإجتماعي غير الرسمي) والقانون (الضبط الإجتماعي الرسمي) .

أن زعماء ومشايخ القبائل يقبلون التغيرات الاجتماعية، التي تحدث في المجتمع مثل التعامل مع الجهات الحكومية ، والحق في طلب الحماية عن طريق القضاء العرفي (الضبط غير الرسمي)، كما أن المجالس العرفية لها شأن كبير في حل النزاعات، واللجوء طواعية للمجالس العرفية ، وقد يكون هناك أكثر من قاض لحل النزاعات .

ودراسة أسماء محمد عيد طعيمة – العلاقات بين الضبط الإجتماعى غير الرسمى والعلاقات الإجتماعية عقدت مقارنة بين عاملين هما الضبط غير الرسمي والعلاقات الإجتماعية في مجتمعين مختلفين أحدهما عشوائي بالقاهرة والثاني حضري بالسادس من

أكتوبر فاستخدمت منهجين مختلفين عن منهج الدراسة التي بين أيدينا كما استخدمت استمارة الاستبيان في حين كانت هذه الدراسة تستخدم استمارة الاستبار وقد اختلفت مع هذه الدراسة في أن الضبط الاجتماعي غير الرسمي كان غير ذي دلالة في المجتمعين العشوائي والحضري وهذا عكس ما انتهت إليه هذه الدراسة، كما اظهرت دراسة أسماء محمد عيد طعيمة نتيجة مغايرة للدراسة، حيث أظهرت ضعف الأعراف والقيم في الأحياء الشعبية ، وقوتها في الأحياء الحضرية، وهذا عكس ما إنتهت إليه هذه الدراسة.

وعلي الرغم من أن **دراسة رشا محمد علي العليمي – القضاء القبلى فى المجتمع اليمنى** تمت علي مجتمع قبلي من مجتمعات اليمن إلا أنها تتفق مع هذه الدراسة في النقاط التالية: أن القضاء العرفي هو السائد للحد من انتشار الجريمة ، مما يشير إلي أن المجتمع حريص علي تماسكه الداخلي واحتواء مشاكلة ، أن القضاء العرفي أسرع في حل المنازعات من القضاء الرسمي ، حيث أن المواريث والزواج هما فقط الذين يخضعان للشريعة الإسلامية، وما عدا ذلك يخضع للقضاء العرفي .

كما أن **دراسة عزت حجازي – الأوضاع الإجتماعية في مجتمع شبه بدوي بقريتي رابعة – رمان بشمال سيناء** إختلفت في منهجها البحثي وفي إحدي نتائجها بأن لم يعد البدو بدواً صرفاً بالمجتمع الصحراوي لأن التكنولوجيا لعبت دوراً كبيراً في التغيرات التي طرأت عليهم .

وإلي حد كبير اتفقت **دراسة كامل عبدالمالك – المجتمعات الحدودية فى مصر** مع الدراسة الحالية في أن المرأة أخذت قسطاً وافراً من الحقوق المشاركة ولكن ليس كما ينبغي ، كما اتفقت معنا أن الاحساس بالذات العرفية يتجلي من خلال لغة التخاطب اليومية باللهجة البدوية المحافظة علي العادات والعرف والتقاليد ، كما اتفقت معنا في أن دخول مؤسسات الدولة إلي المجتمعات الصحراوية له أثر كبير في تغيير نظرة الأشخاص للزمن والمجتمع ، وقد ظهر ذلك جلياً في الدراسة التي بين أيدينا في رغبة البدو في السكن بالبيوت المبنية بدلاً من الخيام .

وختاماً قد تبين للباحث أن نتائج دراسات **أحمد عبدالموجود** عن مجتمع دهب والتي تعرض فيها للضبط الإجتماعي غير الرسمي إنتهي فيها إلي أن الضبط الإجتماعي في طريقه إلي الإنحدار وأن دراسات **عزت حجازي** لشمال سيناء والتي تعرض فيها للأمن المجتمعي أيضاً وأنتهي إلي نفس النتيجة لا تتطابقان مع ما توصلت إليه نتائج الدراسة.

النظرية التى تم الإستعانة بها

نظرية الضبط الإجتماعى وعلى سبيل الحصر لكل من نظرية روس – سمنر – دوركايم .

نظرية الضبط الإجتماعى: وضع إدوار روس نظرية الضبط الإجتماعى وهو أحد علماء الإجتماع الأمريكيين والتى أطلق عليها نظرية النظام الطبيعى ومؤداها أن الإنسان خُلق وورث من الغرائز أربعة (المشاركة و العشرة و الإحساس بالعدالة و الشعور العضوى) وهذه الغرائز تشكل نظاماً إجتماعياً للانسان، فمعنى أن الإنسان يحب المشاركة فى الأفعال مع الآخرين وحب العشرة فيما بينهم وبالتالى يتعاون معهم من جراء العدالة فى حصوله على حقوقه ، ولا يعتدى عليه أحد، وأخيراً شعوره العضوى بالألم إذا تعرض لسوء أو تعرض أى عضو من أعضائه لأى ألم.

كما فرق روس بين الضبط الإجتماعى المتأثر بهذه الغرائز ووسائل الضبط المتأثرة بالعوامل الإجتماعية الناشئة عن كبر حجم المجتمع ، ثم ميز بين أنواع الضبط الإجتماعى، فرأى أن هناك ضبط تمارسه الهيئة الإجتماعية مثل القانون والعرف والدين، الرأى العام و القيم ، وهناك ضبط أخر ، وهو الضبط الطبقى أى الذى تفرضه طبقة معينة على جميع أفراد المجتمع .

وأما عن فاعلية الضبط الإجتماعى فقد ذكر أن هناك تذبذب بين القوة والضعف حيث أن من أسباب ضعف الضبط الاجتماعى ضعف الروابط الأسرية و إزدياد تحرر المرأة و تحرر الصغار من السلطة الأبوية .

ويرى روس أن أفضل أساليب الضبط الإجتماعى الأساليب الداخلية، وأما الأساليب الخارجية فمن الضرورى ترشيدها كالعقاب إلا عند الحاجة العضوية ورأى أن الضبط عن طريق النماذج أفضل من الضبط عن طريق الجزاءات(نيرمين طارق السيد).

تدور نظرية إيميل دور كايم للضبط الإجتماعى حول ثلاث مراحل يمر بها المجتمع:

المرحلة الأولى: النظام الإجتماعى وهو خاص بسلوكيات الأفراد فى المجتمع من عادات وتقاليد وأعراف وقيم وأن هذا النظام نظام طبيعي فطري.

المرحلة الثانية: الضمير الجمعى وهو رصد علاقات الأفراد بعضهم ببعض ، وجميع أفراد المجتمع وليس طبقة دون أخرى ومدى تماسكهم .

المرحلة الثالثة: التضامن المجتمعى وهو تصور بوجود شكلين من التضامن ; وهما التضامن الآلى وهو من خصائص المجتمعات التقليدية والتضامن العضوى وهو من خصائص المجتمعات الحديثة المتقدمة .

ويرى إميل دور كايم أن التمسك بالقيم الروحية التى يبثها العقل الجمعى هى الأساس لترابط وتماسك المجتمع (نيرمين طارق السيد).

نظرية سمنر للضبط الاجتماعى: تسمى نظرية سمنر حول الضبط الإجتماعى بنظرية الضوابط التلقائية ومؤداها أن المجتمع يتكون من نسق اجتماعى كبير يخضع لمجموعة قوانين ينقلها المجتمع بتلقائية وتتطور تباعاً، والطرق الشعبية عند سمنر هى محاولة تتبنى أسلوب الدارونية الاجتماعية لتفسير الأصل التطورى للعادات الاجتماعية، وطبيعتها، ووظائفها، واستمرارها.

وطالما أن الهدف الأول للحياة هو الحياة ذاتها، فإن الناس يبدأون بالأفعال وليس بضروب التفكير، وتم انتقاء الأصلح من أساليب الفعل المتعددة عن طريق المحاولة والخطأ، والطرق الشعبية إذن هى أساليب التصرف المقبولة بوجه عام من قِبَلْ المجتمع، وهى تتطور بطريقة لا شعورية ، وتظهر دون أن يعرف أحد متى ظهرت وكيف ظهرت(نيرمين طارق السيد).

الإجراءات المنهجية

منهج الدراسة: الدراسة تم فيها إستخدام أكثر من منهج فيها حيث أُستخدم المنهج الوصفى كما تم إستخدام الدراسة المسحية بالعينة كما أُستخدمت المقابلة الشخصية هذا بالإضافة إلى المنهج الوثائقى.

أدوات جمع البيانات: استمارة الاستبار حيث قام الباحث بتصميم الإستمارة التى احتوت على عدد ٧٧ سؤالاً مغلقاً ومن بينهم سؤالاً مفتوحان تشمل أسئلة الضبط الإجتماعى والأمن المجتمعى.

صدق وثبات الاستمارة: تم اختبار صدق ثبات استمارة الاستبار من خلال اعادة الاستبار حيث تم تطبيقه علي عينة قوامها ٢٤ مفردة بواقع ٣ من كل مركز من مراكز المحافظة الثمانية (مجتمع الراسة) . ثم تم إعادة الاختبار عليهم بعد اسبوعين وتم حساب معامل الارتباط في التطبيق بالمرة الأولي والثانية .

تم تحديد صدق الاستمارة من خلال الصدق التحكيمي بعرضها علي مجموعة من الاساتذة المحكمين من أعضاء هيئة التدريس لا تقل درجتهم عن استاذ وتم تجميع العبارات التي حصلت علي نسبة ٨٥%، وتم اجراء التعديلات المطلوبة وحذف العبارات التي تقل عن ٨٥% .

عينة الدراسة: عينة عشوائية مقصودة قوامها ٣٠٠ فرد من ذكور البدو بجنوب سيناء يمثلون ٧٩ مكان ما بين أحياء مدن وقرى أم وتوابع ووديان وتجمعات بدوية تتراوح أعمارهم من ٢٠ سنة إلى ما فوق الستين عام حيث تم تقسيمهم إلى خمسة مراحل عمرية كما هو مبين بالجدول التالى وقد روعى تمثيل مراكز المحافظة ومدنها التسعة وقبائلها الثلاثة عشر قبيلة في العينة المختارة .

التوزيع العام للعينة: يوضح هذا الجدول العينة قوامها ٣٠٠ مبحوث موزعين وفقاً للحالة التعليمية والاجتماعية والفئات العمرية

البيان	امي	يقراء	اعدادية	متوسط	عالي	الإجمالي
التعليم	٨٥	١١٤	٣٤	٤٧	٢٠	٣٠٠
أعزب	١٤	١٥	٢	٤	١	٣٦
متزوج	٧١	٩٩	٣٢	٤٣	١٩	٢٦٤
عمر ٢٠ عام	١٢	١٥	٨	١٩	٨	٦٢
عمر ٣٠ عام	٧	٢٨	١٤	١٦	٤	٦٩
عمر ٤٠ عام	١٢	٢٨	٨	٧	٣	٥٨
عمر ٥٠ عام	١٦	٢٠	١	٥	٤	٤٦
عمر ٦٠فأكثر	٣٨	٢٣	٣	٠	١	٦٥
الإجمالي للعمر	٨٥	١١٤	٣٤	٤٧	٢٠	٣٠٠

مجالات الدراسة:

- **المجال المكانى:** محافظة جنوب سيناء حيث تم شمول جميع مراكز ومدن المحافظة التسعة بدءً من رأس سدر وإنتهاءاً بطابا والقرى الأم وعددها ١٣ قرية والتجمعات البدوية وعددها ٧٩ تجمع بدوى.
- **المجال البشرى:** عينات عشوئية مختارة من ذكور البدو تحديداً بدء من سن ٢٠ عام إلى ما فوق ٦٠ عام من الناس العاديين و الإخباريين ومشايخ القبائل وعددها ١٣ قبيلة ويبغ إجمالى هذه العينة ٣٠٠ فرد
- **المجال الزمنى:** الفترة التى تمت فيها الدراسة الميدانية خمسة عشر يوماً في النصف الثانى من شهر مايو عام ٢٠١٧.

الأساليب الإحصائية: تم استخدام المعاملات الاحصائية SPSS وذلك عن طريق حساب معامل الارتباط ومعامل الانحراف المعيارى ومعامل التباين ودلالة النسبة المئوية المعروفة إختصاراً باسمC R.

نتائج الدراسة

تباينت إجابات المبحوثين علي أسئلة الإستبار وكانت النتائج منها ما أعطت دلالة إحصائية ومنها ما لم تعطى دلالة إحصائية

توجد علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية بين آليات الضبط الاجتماعي غير الرسمي وتحقيق الأمن المجتمعي.

أظهرت نتائج الدراسة أن للأعراف دوراً في تحقيق الأمن المجتمعي وجميع الإجابات للمبحوثين أعطت دلالة إحصائية لجميع المراحل العمرية وكذلك المتزوجين والعزاب . فهم يفضلون أن يلجأوا لحل مشاكلهم عن طريق القضاء العرفي وليس القضاء الرسمي.

نعم	نسبة نعم	لا	نسبة لا	كا٢
٢٢	%٧٣,٣٣	٨٠	%٢٦,٦٧	٦٥,٣٣

يوضح هذا الجدول إجابة المبحوثين علي التساؤل الأول وهو : هل للأعراف دور في تحقيق الأمن المجتمعي بجنوب سيناء

ووتتفق هذه النتيجة مع ما إنتهت إليه دراسة عبدالسلام إبراهيم محمد بأن العرف له مكانة تفوق في قوته القوانين الوضعية

كما أظهرت نتائج الدراسة بأن للعادات دوراً في تحقيق الأمن المجتمعي حيث أن من عاداتهم الاعتزاز بالقبيلة وبلغت إجابة المبحوثين ١٠٠% لاعتزازهم بالقبيلة .

أثبتت الدراسة مشاركة الرجال في الإنتخابات حيث بلغت نسبة الإجابة بأن من قالوا نعم يشاركون في الانتخابات نسبة ٨٦% كما أن نسبة من قالوا نعم لمشاركة المرأة في الانتخابات بلغت نسبته ٧٥% وأعطت دلالة إحصائية.

نعم	نسبة نعم	لا	نسبة لا	كا٢
٢٢	%٧٥,٠٠	٧٥	%٢٥,٠٠	٧٥

يوضح هذا الجدول إجابات المبحوثين علي التساؤل هل تشارك المرأة في الانتخابات ، وهذه النتيجة جاءت مغايرة لتوقع الباحث.

أظهرت نتيجة الدراسة بأن للتقاليد دوراً في تحقيق الأمن المجتمعي حيث تراوحت نسبة من قالوا نعم من ٥١% إلي ١٠٠% واعطت جميعها دلالة احصائية.

أنهم يفضلون الزواج من داخل القبيلة لأنه يؤدى إلي ترابط العلاقات ، وكذلك تعدد الزواجات وكثرة الأولاد تعطي عزوة للفرد داخل القبيلة وتقوي روابط الأمان ، حيث بلغت نسبة من قالوا نعم لتأييد الزواج من داخل القبيلة لتقوية روابط الأمان ٨٥% وأعطت دلالة إحصائية.

أظهرت نتائج الدراسة بأن أبناء القبيلة يحترمون مشايخ القبائل وينصاعون لأوامرهم، وقد أعطت جميع الإجابات دلالة إحصائية.

أظهرت نتائج الدراسة بأن المواطنين ملمون بقواعد الأمن الرسمية.

كما أظهرت نتائج الدراسة بأن الشباب يميزون بين قواعد الأمن الرسمية وغير الرسمية ، ولفهمهم للأمن بشقيه أعطت الإجابة بأنهم لا يتعاركون بالأسلحة في القبيلة حيث أعطت الإجابة بعدم تعاركهم ٦٦% وكانت الإجابة ذات دلالة إحصائية .

أظهرت نتائج الدراسة بأن ثورة يناير ٢٠١١ أثرت علي درجة احترام العادات والتقاليد والأعراف حالياً .فقد بلغت نسبة سماع الأولاد لكلام الكبار إلي ٦٤,٦٧% ولم تعطي إجابة المبحوثين دلالة إحصائية عن العبارة رقم ٥ الخاصة بسلطة الأسرة علي الأولاد .في حين سجلت إجابات المبحوثين إختلاف درجة الأمن حالياً عن ذى قبل حيث وردت إجاباتهم بنسبة ٧٣% نعم علي أن الأمن حالياً مختلف عن ذي قبل .

أظهرت نتائج الدراسة أن الضبط الإجتماعي غير الرسمي يؤدي دوراً في تحقيق الأمن المجتمعي في جنوب سيناء وتمثل ذلك في عدة نقاط منها عدم وجود حالات قتل بصفة عامة ووردت إجابات المبحوثين بأن نسبة ٥٦% قالوا بعدم ضرورة وجود نقطة شرطة فى التجمعات البدوية.

أظهرت نتائج الدراسة وجود دور للقضاء العرفي في معالجة قضايا الثأر ، فقد أعطت جميع الإجابات دلالة إحصائية.

أجاب المبحوثون بنعم بنسبة ٦٧% باقتناعهم بالقضاء العرفي .

البيان		القضاء العرفي		القضاء الرسمي		لم يبين		الإجمالي		الإجمالي
		اعزب	متزوج	ذوج	اعزب	اعزب	متزوج	اعزب	متزوج	
إجمالي	ك	٢٣	٢١٤	٢٨	٧	٦	٢٢	٣٦	٢٦٤	٣٠٠
	%	٧,٦٧	٧١,٣٣	٩,٣٣	٢,٣٣	٢,٠٠	٧,٣٣	١٢,٠٠	٨٨,٠٠	١٠٠,٠٠

أظهرت النتاج إجابات المبحوثين علي العبارة ٤٩ والتي تمثل السؤال رقم ٤٩ في أسئلة الإستبار وهو السؤال المفتوح الذي وردت إجاباته في ثلاثة بدائل والسؤال هو عن تفضيل أي من القضائين العرفى أم القضاء الرسمي ، سجلت الإجابات أن الذين يؤيدون القضاء العرفي بلغت نسبتهم ٧٩% منهم ٧,٦٧% عزاب و ٧١,٣٣%متزوجون بجميع المراحل العمرية المختلفه

كما سجلت إجابات الذين يؤيدون القضاء الرسمي بلغت نسبتهم ١١,٦٦% من بينهم ٢,٣٣% عزاب ونسبة ٩,٣٣ متزوجون في حين بلغت جملة المبحوثين الذين لم يبينوا إجاباتهم ٩,٣٣% في جميع المراحل العمرية

وأن المجالس العرفية تحقق الأمن الكافي حيث بلغت نسبة من قالوا نعم ٦٢%.

كما أظهرت النتائج بأن البدو لا يفضلون السكن التقليدي القديم علي المباني الحديثة، فقد وردت إجابة المبحوثين بأن نسبة ٩٣% قالوا نعم علي الحكومة أن تبني منازل بدلاً من الخيام لأن المنازل المبنية أكثر أماناً علي الأسرة.

وبلغت درجة اقتناعهم بأهمية المساكن المبنية أن الذين قالوا نعم كانت نسبتهم ٩٦% حيث طالبوا بأن الحكومة عليها أن تبني المساكن بجوار المحاجر لضمان فرص عمل لأبنائهم.

وفي معرض سؤال المبحوثين عن رأيهم في الأمن المجتمعى بجنوب سيناء بصفة عامة وردت اجاباتهم علي النحو التالي: **(وردت الإجابات تحمل أربعة بدائل)**

البيان		جيد		يحتاج لتعديل		سيء		لم يبين		إجمالي		الإجمالي
		أعزب	متزوج	أعزب	متزوج	أعزب	متزوج	أعزب	متزوج	أعزب	متزوج	
إجمالي	ك	٢١	١٩١	١١	٣٠	١	١٨	٣	٢٥	٣٦	٢٦٤	٣٠٠
	%	٧	٦٣,٧	٣,٦٧	١٠	٠,٣٣	٦	١	٨,٣٣	١٢	٨٨	١٠٠

أظهرت نتائج الدراسة للعبارة رقم ٧٧ وهي تمثل السؤال رقم ٧٧ في إستمارة الإستبار والخاصة برأي المبحوثين في الأمن حالياً ؟

حيث كانت إجاباتهم بأن الأمن جيد وبلغت نسبتهم ٦٩,٧% منهم ٧% عزاب و٦٣,٧% متزوجون بجميع المراحل العمرية كما كانت إجابه الذين قالوا يحتاج إلي تعديل بلغت نسبتهم ١٣,٦٧% منهم ٣,٦٧% عزاب ونسبة ١٠% متزوجون في جميع المراحل العمرية ، كما أظهرت النتائج بأن الأمن سيئ بلغت نسبتهم ٦,٣٣% منهم ٠,٣٣% عزاب والمتزوجون ٦% بجميع المراحل العمرية .

(وأخيراً الذين لم يبينوا إجاباتهم بلغت نسبتهم ٩,٣٣% منهم ١% عزاب و ٨,٣٣% متزوجون بجميع المراحل العمرية)

توصيات الدراسة

ضرورة تمهيد ورصف الطرق الموصلة بين القري والمدن لمزيد من التنمية لأن اساتذتنا من علماء الإجتماع قالوا: "إذا أردت أن تُعمر صحراء عليك بإنشاء طرق جيدة بها" .

ضرورة تكثيف برامج محو الأمية والإهتمام بمدرسة الفصل الواحد .

تدعيم هذه الثروة الكبيرة وهي (الأمن المجتمعي) الذي يتمتع به مجتمع الدراسة في المحافظة عليه بما يلي:

- ضرورة إنشاء مشروعات صناعية لمجتمع الدراسة لتوفير فرص عمل نظراً لإرتفاع نسبة البطالة من ناحية ومن ناحية إخري فالعمل بالسياحة يتطلب معظمه الحصول علي مؤهلات ولغات أجنبية وهذا ما يفتقر إليه مجتمع الدراسة .
- إقامة مصانع بمقر المحاجر لإتاحة فرص عمل بها للبدو نظراً لأن نقل منتجات المحاجر للمصانع بالقاهرة والمحافظات يحرمهم من فرص العمل .
- إنشاء المصانع ستكون فرصة لإلحاق أكبر عدد من البدو بالمصانع تكون عوضاً عن قلة عددهم بالسياحة من ناحية ومن ناحية أخري تكون فرصة لإدماج البدو والحضر الوافدين من الوادي والدلتا تحت سقف واحد وبذلك يمكن تغيير بعض العادات المغلقة مثل عدم زواج البدوية من غير البدوي .

- ضرورة تدوين قواعد الضبط الإجتماعي غير الرسمي لضمها إلي التراث نظراً لأن إنفتاح المجتمع البدوي جبراً علي وسائل الإعلام جدير بأن يعرضها للتغيير إن لم يكن للإندثار ، لأن شريعتهم ليست مكتوبة ولكن يعيشون بالعرف والعادات والتقاليد المورثة حتى تصير تراثاً بدوياً يتم الإستفادة منه .
- بذلك لم نخدم مجتمع الدراسة فقط بل خدمة لجميع المجتمع المصري لأن هذا مجتمع بكر بثرواته ودماثة خلق سكانه.

المراجع

إبراهيم أمين غالي – سيناء المصرية عبر التاريخ – الهيئة المصرية العامة للكتاب – سنة ٢٠١٥.

إبراهيم محمد المغازى – قيم المواطنة – مجلة علم النفس – الهيئة المصرية العامة للكتاب – العدد ١١٢ عام ٢٠١٧.

أبو العلا علي أبو العلا النمر – النظام القانوني للتدابير الوقتية التحفظية في مجال التحكيم – دار النهضة العربية – الطبعة الثانية – عام ٢٠٠٥.

عبد السلام إبراهيم محمد – الضبط الإجتماعى فى المجتمعات القبلية – الدار العالمية للنشر والتوزيع – عام ٢٠١٠.

محمد بدر المنياوى – الضبط الإجتماعى والتنمية التشريعية فى توشكى – المركز الإقليمي المحلى للبحوث والتوثيق فى العلوم الاجتماعية – عام ٢٠٠١.

محمد رفعت قاسم عبد الرحمن – نماذج ونظريات في تنظيم المجتمع – كلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان – سنة ٢٠١٢

محمد كامل عبد الرحمن – عادات وتقاليد لدي شعوب العالم المختلفة–الدار العربية للكتاب – سنة ٢٠٠٤.

محمد ياسر الخواجة – المشكلات الاجتماعية (رؤية نظرية ونماذج تطبيقية) – مكتبة مصر العامة للنشر والتوزيع – الطبعة الأولي – سنة ٢٠١١

معن خليل العمر – الضبط الإجتماعى – دار الشروق للنشر والتوزيع – الطبعة الأولى – عام ٢٠٠٦.

نرمين طارق محمد السيد – الضبط الاجتماعي غير الرسمي وعلاقته بالشعور بالأمان والتكافل الاجتماعي – رسالة ماجستير – معهد الدراسات والبحوث البيئية – جامعة عين شمس – عام ٢٠١٥

نعوم بك شقير – تاريخ سيناء القديم و الحديث وجغرافيتها – طبع بدير سانت كاترين – عام ١٩٨٥

Ashely Crossman 2017.

Brewer John, Informal Social Control and Crime Management; Published on Belfast University, North Ireland 2001.

Cantle T 2005 Community Cohesion, A New Framework for Race and Diversity.

Durkheim, Emile, 1977. *Suicide*.Translated by John A. Spaulding and George Simpson. New York: Free Press..

Max Weber 1978; Modern Sociology

Michelle Sequeria an online article, Sociology of Everyday Life.

THE ROLE OF THE NON-OFFICIAL SOCIAL CONTROL IN ACHIEVING THE SOCIETAL SECURITY IN SOUTH SINAL

[9]

Awad, M. I.[(1)]; El-Nemr, A.[(2)] and Mohamed, E. B.

1) The Institute of Environmental Studies and Research, Ain Shams University 2) Faculty of Law, Ain Shams University

ABSTRACT

The purpose of the study is to identify the role of informal social control in achieving community security in the South Sinai Governorate by recognizing the role of customs, customs and traditions in achieving

community security and recognizing the extent to which Bedouins respect tribal leaders and obey their orders.

The descriptive study was based on a number of research methods, namely the social survey method in the sample, including a representative sample of all the nine governorates and villages, valleys and Bedouin communities. The study used the appropriate tool. The questionnaire contains 77 closed questions, including two open questions. A sample of 300 persons was easy for the respondents. The illiteracy rate was 28%, and the study used social control theory.

The study reached several results, including a statistically significant role for informal social control in achieving community security. The results also indicate that the Bedouins like to live in groups, and that their social relations are distinct in their interdependence and compliment each other in joy and joy and enjoy and enjoy security, where they have no incidents of killing or theft or cutting roads.

The results also indicated their keenness to participate in the elections. Informal social control mechanisms were not an impediment to women's participation in elections.

They respect the elders and obey their orders, although the degree of respect among young people now and the elderly has declined. They also prefer customary justice to the formal elimination of the speed of adjudication in disputes and their sense that customary law is a preventive security, despite their knowledge of official security rules. In view of the results, it is possible to recommend the following: • Strengthening community security in the governorate by establishing industrial projects to attract the largest number of Bedouin residents to work in it, since tourism often needs specializations that are not available in the Bedouin. • Construction of factories next to the quarries instead of manufacturing them outside the Sinai and thus will not deprive Badawi from working. • The need to codify informal social control rules and incorporate them through scientific studies because they are all oral, and technological advances in communications can expose them to extinction.